لا تزال إيران ترفض تحديد موعد للعودة إلى مفاوضات فيينا حول الاتفاق النووي، ساعية لتوفير ضمانات تحفظ مصالحها قبل ذلك وتؤكد على ضرورة رفع العقوبات عنها، في وقت تبدو فيه محادثاتها مع السعودية على طريق التقدم، وفق ما أعلنت الرياض

إيران غير جاهزة للعودة إلى فيينا

طهران تريد ضمانات قبل استئناف المفاوضات النووية وتتقدم في المحادثات مع السعودية

لم تحقق زيارة مورا إلى إيران هدفها (Getty)

للحديث تتمة...

كذبة سلامة الحكومة الإسرائيلية
نضال محمد وتد

لا شيء يثير الاستفزاز والغضب، أو هكذا يفترض فلسطينياً على الأقل، مثل السكوت بل والقبول بذرائع الإدارة الأميركية بقيادة جو بايدن، في المماطلة بإعادة فتح القنصلية الأميركية في الشطر الشرقي من القدس المحتلة عام 1967، أو سكوتها الضمني على استئناف سياسات الاستيطان والبناء الاستيطاني في القدس المحتلة وفي باقي أجزاء الضفة الغربية وما يرافقها من مخططات تهجير جنوني الخليل، مثل كذبة الحفاظ على الائتلاف الحكومي الإسرائيلي الحالي.

نقول هذا لأن رئيس حكومة الاحتلال نفتالي بينت، الرمز الأكثر يمينية في السياسة الإسرائيلية بعد أتباع «كهانا»، لا يترك فرصة أو منصة لا هو ولا حليفته في حزبه أيليت شاكيد، إلا ويؤكدان فيها بصراحة، أو قل بوقاحة، معارضتهما العلنية وعلى رؤوس الأشهاد ليس فقط لإقامة دولة فلسطينية أو تحريك مبادرة سياسية، بل حتى مجرد عقد لقاء، مع رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، بل إن الشريك الأكبر في الحكومة، يئير لبيد، أقرّ هو الآخر في أكثر من مناسبة بأن الوقت الراهن ليس مناسباً لحل الدولتين، وأن حزبه يعارض إعادة فتح قنصلية أميركية في القدس المحتلة، أو الخوض بإطلاق تحرك سياسي خارج دائرة «تحسين مستوى المعيشة» والتنسيق الأمني. وعلى الرغم من هذا الوضوح في المواقف لأهم عنصرين في حكومة الاحتلال، فإن الإدارة الأميركية تواصل، بحسب تصريحات لمسؤولين كبار في الخارجية الأميركية، تسويف الوفاء بتعهداتها للسلطة الفلسطينية بشأن القنصلية، والسكوت وغض الطرف عن سياسة الاستيطان، كي لا تهز استقرار ائتلاف الحكومة الإسرائيلية الحالية، لضمان تطبيق التناوب بين لبيد وبينت في عام 2023. ولكن لا يمكن تقريع أو رفض هذا التحليل الأميركي من دون الإشارة إلى أن مثل هذا ما كان ليتم لولا رسائل عربية وفلسطينية تعزز الوهم بأن المواقف الإسرائيلية ستتغير وتتبدل بمجرد أن يستلم لبيد مقاليد الحكومة. والحقيقة أن السلطة الفلسطينية التي كانت استصرخت قبل شهرين عبر الموفد الأميركي هادي عمرو أنها على وشك الانهيار وأن شعبيتها في خطر وأوضاعها الاقتصادية لا تساعدها على الصمود في وجه انفجار غضب شعبي ولا على مواصلة القيام بمهام التنسيق، ليست قادرة اليوم على الاحتجاج على سياسات بايدن، ولم يبقَ لها إلا التعلّق بوهم انتظار لبيد وبفتات تصاريح العمل والمساعدات الاقتصادية.

طهران ـ **العربي الجديد**

على الرغم من الجهود الدولية لإعادة إطلاق مفاوضات فيينا حول الاتفاق النووي، وآخرها زيارة المسؤول في الاتحاد الأوروبي إنريكي مورا إلى طهران، الخميس الماضي، بالتوازي مع تحذير أميركي من أن الولايات المتحدة ستلجأ إلى «خيارات أخرى» إذا فشل المسار الدبلوماسي على صعيد البرنامج النووي، فإن طهران لا تزال ترفض العودة راهناً إلى فيينا، مع سعيها لوضع أجندة جديدة للمفاوضات بعد استئنافها، بما قد يستدعي إعادة النظر في اتفاقات جزئية حصلت سابقاً.

ولم تحقق زيارة مورا إلى إيران، الخميس، هدفها المنشود أوروبياً في التوصل مع إيران إلى موعد محدد لاستئناف مفاوضات فيينا. وتنقل وكالة «رويترز» عن مسؤول كبير في الاتحاد الأوروبي، أمس، أن إيران ليست جاهزة بعد للعودة إلى المحادثات، وأن فريقها الجديد للمفاوضات يريد أن يناقش مع التكتل في بروكسل النصوص التي ستطرح في الأسابيع المقبلة. وقال المسؤول «إنهم غير مستعدين بعد للحوار في فيينا»، مضيفاً أنه يعتقد أن طهران «عازمة بالتأكيد على العودة إلى فيينا وعلى إتمام المفاوضات». وأضاف «أصروا على أنهم لا يريدون المحادثات لجرد المحادثات، هم يريدون تحقيق نتائج عملية والتوصل لاتفاق نهائي حول إعادة الاتفاق النووي إلى الحياة». ومع إعلان وزارة الخارجية الإيرانية بعد زيارة مورا أنها ستجري محادثات خلال الأيام المقبلة مع الاتحاد الأوروبي في بروكسل، وصف المسؤول عقد اجتماع في بروكسل بأنه «فكرة جيدة». كما أكدت مصادر إيرانية مطلعة لـ«العربي الجديد»، أن زيارة مورا إلى إيران لم تحقق هدفها المنشود أوروبياً في التوصل إلى موعد محدد لاستئناف مفاوضات فيينا، موضحة أن المسؤول الأوروبي «لم يحمل معه إجابات مقنعة بشأن تساؤلات وتحفظات الجمهورية الإسلامية» حول الجولات السابقة والسياسة الأميركية والأوروبية خلالها. ووفق المصادر، أكدت إيران للمسؤول الأوروبي «جديتها وقرارها بالعودة الحتمية» إلى مفاوضات فيينا، «من دون تحديد موعد»، موضحة في الوقت نفسه أن الخارجية الإيرانية أبلغته «جملة ملاحظات وتحفظات».

والتحفظات كانت حول نقطتين أساسيتين، حسب المصادر، الأولى بشأن المسار الذي سلكته المفاوضات خلال الجولات الست الماضية والتوجه الأميركي فيها، والنقطة الثانية حول سلوك الإدارة الأميركية الراهنة والأطراف الأوروبية تجاه الاتفاق النووي منذ تسلم الرئيس جو بايدن السلطة.

وبشأن مسار المفاوضات، أبلغ المفاوض الإيراني علي باقري ضيفه الأوروبي بـ«أربع ملاحظات أساسية»، «ارتبطت بالأساس بالخامات التي أوصلت مفاوضات فيينا إلى طريق مسدود»، بحسب المصادر. وقالت إن باقري تحدث لموراً عن «امتعاض إيراني شديد من السلوك الأوروبي منذ انسحاب واشنطن من الاتفاق النووي (عام 2018) وخلال مفاوضات فيينا».

الملاحظة الأولى تتصل بـ«الموقف الأميركي من إلغاء العقوبات، وعدم التعهد برفعها جميعها». ولفتت المصادر إلى أن الإدارة الأميركية أعلنت خلال المفاوضات السابقة عن موافقتها على «تعليق» بعض هذه العقوبات وليس رفعها، وليس تعليقها. وفي السياق أيضاً، أكدت إيران لموراً تشكيكها بجدية إدارة بايدن في رفع العقوبات بشكل مؤثر وفاعل. وعن الملاحظة الثانية التي ناقشتها إيران مع المسؤول الأوروبي، قالت المصادر إن «أهم الملاحظات ترتبط بشرط إيران التحقق من رفع العقوبات قبل العودة إلى التزاماتها»، مشيرة إلى أن «هذه عقدة أساسية بالمفاوضات».

> إيران تسعى إلى وضع أجندة جديدة على طاولة المفاوضات

> فرنسا: على إيران إظهار استعدادها لاستئناف المحادثات

والملاحظة الثالثة أن إيران تصر على «ضرورة الحصول على ضمانات وتعهدات أميركية بعدم النكوث لاحقاً بما سيتم الاتفاق عليه في فيينا»، حسب المصادر، التي قالت إن الملاحظة الرابعة تمثلت في ربط أميركا الاتفاق في فيينا بالتفاوض لاحقاً على قضايا أخرى «فأبلغ باقري المسؤول الأوروبي برفض إيران القاطع لذلك»، فضلاً عن التأكيد على رفض «أي تغيير بمنود الاتفاق النووي في ما يتعلق بالجداول الزمنية للقيود على البرنامج النووي».

وكشفت المصادر أن إيران تسعى من خلال طرح هذه الملاحظات إلى «وضع أجندة جديدة على طاولة المفاوضات بعد استئنافها، ما يجعل من الصعب استئناف المفاوضات من النقطة التي توقفت عندها ويستدعي ذلك إعادة النظر في اتفاقات جزئية حصلت سابقاً». وأشارت إلى أن الجانب الإيراني أكد أنه «لم تصدر أي مؤشرات من الإدارة الأميركية خلال الفترة الماضية، تنم عن حسن نية أميركية ورغبة بالتوصل إلى حل، ولم تنفذ وعودها عبر الوسطاء بالإفراج عن أرصدة إيرانية مجمدة».

تزامنا مع ذلك، ما زالت المشاورات الإيرانية الداخلية مستمرة بشأن رسم استراتيجية تفاوضية جديدة قبل العودة إلى المفاوضات، حسب المصادر الإيرانية. وأضافت أن «فريق عمل بحضور رؤساء السلطات الإيرانية الثلاث وشخصيات سياسية يعمل على إعداد الاستراتيجية الجديدة لخوض المفاوضات»، مشيرة إلى أن أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني علي شمخاني يقود هذا الفريق، وهو عقد حتى اليوم 7 جلسات. وناقش الفريق في هذه الاجتماعات تفاصيل المباحثات النووية السابقة، و«أفكاراً عدة لتبني استراتيجية جديدة، لكنه لم يتوصل بعد إلى نتيجة نهائية». ورجحت أن تستأنف مفاوضات فيينا أواخر الشهر الحالي أو مطلع نوفمبر/ تشرين الثاني «بالنظر إلى اقتراب المشاورات الداخلية في إيران من نهاياتها».

في هذا الوقت، نقلت وكالة «رويترز» عن مُتحدث باسم وزارة الخارجية الفرنسية قوله، أمس، إن إيران يجب أن تظهر بالأفعال استعدادها لاستئناف محادثات فيينا مع القوى العالمية بشأن برنامجها النووي.

في غضون ذلك، يبدو أن المفاوضات بين إيران والسعودية تتقدم. وكشف وزير الخارجية السعودي، الأمير فيصل بن فرحان، أن بلاده «جادة» في المحادثات مع إيران، واصفاً إياها بـ«الودية». ووصف في مقابلة مع صحيفة «فايننشال تايمز» البريطانية، إعداد الاستراتيجية الجديدة لخوض المفاوضات» بأنها «استكشافية». وأشار إلى أن بلاده تدرس السماح لإيران بإعادة فتح قنصليتها في مدينة جدة، إلا أن المحادثات لم تحرز تقدماً كافياً لاستعادة العلاقات الدبلوماسية الكاملة. وكان بن فرحان قد التقى نظيره الأميركي أنتوني بلينكن في واشنطن، الخميس، وتبادلا وجهات النظر إزاء البرنامج النووي الإيراني. وذكرت الخارجية السعودية أن بن فرحان التقى أيضا المبعوث الأميركي الخاص لشؤون إيران روبرت مالي ونَاقش معه مسألة «تكثيف الجهود المشتركة للتصدي للانتهاكات الإيرانية للاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بالاتفاق النووي».

سعيّد يفتح معركة ضد المجتمع الدولي

يسير تعامل المجتمع الدولي من إجراءات الرئيس التونسي قيس سعيّد في منحى تصاعدي، فيما يواصل سعيّد التفرد بالسلطة غير آبه بالتحديات

صلاح الدين الجورشي

«تونس دولة حرة مستقلة ولا مجال للتدخل في شؤونها»، «نحن لسنا بستاناً أو حقلاً نحن دولة ذات سيادة... ولن نقبل أن توضع سيادتنا فوق أي مائدة أجنبية»، بهذه الكلمات التي افتتح بها أول مجلس للوزراء في حكومته التي شكلها أخيراً، أعلن الرئيس التونسي قيس سعيّد معركته ضد الحكومات المناوئة له، رافعاً في وجهها شعار «الدفاع عن السيادة الوطنية»، وذلك بعدما قرّر سحب جواز السفر الدبلوماسي من الرئيس الأسبق المنصف المرزوقي الذي وصفه بـ«عدو تونس»، وفتح ضده على الفور تحقيقاً قضائياً بتهمة «التآمر على أمن تونس الداخلي». أما على الصعيد الخارجي، فقد قام سعيّد بدعوة السفير الأميركي في تونس دونالد بلوم، وأبلغه بشكل غير مسبوق «استياء الدولة التونسية من إدراج الأوضاع في تونس في جدول أعمال الكونغرس الأميركي»، في جلسة خلصت إلى أن الديمقراطية في تونس «مهددة». يأتي ذلك في ظرف تزداد فيه الضغوط الخارجية على الرئيس التونسي بسبب استمرار الإجراءات الاستثنائية التي اتخذها (منذ 25 يوليو/ تموز الماضي) دون تحديد سقف زمني واضح، وبذلك تكون تونس قد وقعت بين وضع اقتصادي صعب وعزلة دولية مرشحة إلى أن تزداد حدة. من جهة أخرى، قرر مكتب البرلمان الأوروبي في اجتماعه الأخير تعليق عضوية تونس، إلى جانب التشاد وغينيا، في مختلف اللجان البرلمانية الفرنكوفونية، مقابل توجيه تحذير لجمهورية أفريقيا الوسطى. وتم تبرير ذلك القرار بالتأكيد أنه «أملاه التدخل في شؤون برلمانات الدول المذكورة وتعطيل أعمالها». جاء هذا التعليق بعد تأجيل قمة الفرنكوفونية لمدة سنة أخرى، بعدما كانت ستعقد في تونس خلال شهر نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل. وهي القمة التي بذل الرئيس التونسي جهوداً ضخمة من أجل عقدها في موعدها، نظراً لما كانت ستمثله من مناسبة دولية مهمة تعتبر الأولى من نوعها التي كان يفترض أن تلتئم في ظلّ عهدته الرئاسية. لكن دور الرئاسة الكندية كان محدداً في تأجيلها لأسباب سياسية تتعلق بالإجراءات الاستثنائية سارية المفعول، في حين اكتفت الجهات الرسمية التونسية باختزال أسباب التأخير في عدم اكتمال الترتيبات التنظيمية. غير أن ذلك لم يقلل من أهمية هذا القرار الذي شكل ضربة موجعة للرئاسة التونسية في هذا الظرف بالذات.

> خلصت جلسة للكونغرس إلى أن الديمقراطية في تونس مهددة

على الرغم من ذلك، لم يتغير موقف سعيّد، إذ بقي مصرّاً على مواصلة السير في طريقه، غير عابئ بما يدور في الساحة الدولية. إذ بعد جلسة الاستماع أخيراً التي عقدت في الكونغرس حول الوضع في تونس، واتفاق غالبية الأعضاء من الحزبين الديمقراطي والجمهوري حول اعتبار ما أقدم عليه سعيّد ليس سوى «انقلاب»، قررت وكالة موديز، إحدى أكبر مؤسسات التصنيف العالمية التي هاجمها سعيّد بقوة، تخفيض ترقيم إصدار العملة الأجنبية والعملة المحلية الدينار من B2 إلى B3 مع الإبقاء على آفاق سلبية. وهذا التشخيص الجديد للحالة المالية الصعبة لتونس من شأنه أن يزيد من حجم المتاعب التي يواجهها الاقتصاد المحلي، لأن الاقتراض من الساحة الدولية يكاد يصبح مستحيلاً في ظل الظروف الحالية. هذا الوضع دفع بالنائب في البرلمان التونسي المجمدة أعماله هشام العجبوني، عن التيار الديمقراطي الذي كان من مساندي سعيّد لبلخص حجم المأساة بقوله إن «السيناريو اللبناني أصبح قريباً، والطريق معبدة إلى نادي باريس». لن تتوقف الضغوط الخارجية عند هذا الحد، خصوصاً أن الأسابيع المقبلة قد تحمل مزيداً من الأخبار السيئة. لكن الحكومات الغربية التي يراهن عليها معارضو سعيّد قد لا تجازف بمصالحها وعلاقاتها من أجل عيون المعارضة التونسية، على الرغم من أن ضغوطها الدبلوماسية لا يستهان بها، خصوصاً في ظلّ الأوضاع الاقتصادية التي تمر بها تونس. لهذا السبب دعا القيادي المستقيل من «النهضة»، عبد اللطيف المكي، أطراف المعارضة إلى «ضرورة إيجاد حلول داخلية»، ونهى عن «انتظار الحلول من الخارج». وهذه مسألة على غاية من الأهمية ستواجهها الأحزاب المخاصمة للرئيس التونسي الذي يحاول الآن حشرها، في زاوية، خصوصاً حركة «النهضة»، باتهامها بكونها «عدوة لوطنها وشعبها»، كما ورد في خطابه الأخير. لكن العامل الخارجي سيبقى محدداً للصراع الداخلي، خصوصاً أن الأوراق التي في يد سعيّد تكاد تنفد، وسيقول الاقتصاد قوله. فهل ستقف بعض دول الخليج إلى جانب سعيّد كما سبق لها أن فعلت؟

شرق غرب

الحوثيون يسيطرون على مركز العبدية

أعلن مصدر في مأرب، لوكالة «الأناضول»، أمس الجمعة، أن الحوثيين سيطروا على مركز مديرية العبدية في محافظ مأرب وسط اليمن، بعد حصارهم لها منذ أكثر من 3 أسابيع. وأوضح أن عملية السيطرة جاءت بعد أن نفّذ

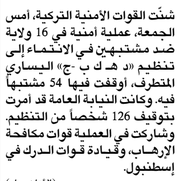

المسلحون، خلال الساعات الماضية، هجمات مكثفة على مواقع القوات الحكومية ورجال القبائل في مديرية العبدية.

(الأناضول)

اسرى «الجهاد» يواصلون الاضراب عن الطعام

أكّد نادي الأسير الفلسطيني، أمس الجمعة، أنّ معركة الأسرى تتصاعد في سجون الاحتلال الإسرائيلي، مشيراً إلى أن أسرى حركة الجهاد الإسلامي يواصلون الإضراب عن الطعام الذي بدأ الأربعاء الماضي، لمواجهة إجراءات إدارة سجون الاحتلال التنكيلية المضاعفة بحقهم. وأوضح أنه في حال لم تستجب إدارة سجون الاحتلال لمطلب الأسرى الأساسي في ما يتعلق بأسرى «الجهاد»، فإن مجموعات من الفصائل ستنضم للإضراب.

(العربي الجديد)

«هآرتس»: إيران تخفض عديد مليشياتها في سورية

قال محلل الشؤون العسكرية والأمنية في صحيفة «هآرتس»، عاموس هرئيل، أمس الجمعة، إن إيران قلصت أخيراً من وجودها في سورية، بفعل الضغوط الروسية والسورية وأسباب أخرى، مبيناً أن طهران قلصت عدد عناصر مليشياتها في سورية من 20 ألفاً إلى 10 آلاف عنصر. وبحسب هرئيل، فإن هذا التقليص هو بالأساس بفعل الضغط الذي مارسته روسيا، إذ إن استمرار الانفجارات في مطار دمشق الدولي الأخيرة المخاصمة للرئيس التونسي الذي يحاول الآن حشرها، في زاوية، خصوصاً حركة «النهضة»، باتهامها بكونها «عدوة لوطنها وشعبها»، كما ورد في خطابه الأخير. لكن العامل الخارجي سيبقى محدداً للصراع الداخلي، خصوصاً أن الأوراق التي في يد سعيّد تكاد تنفد، وسيقول الاقتصاد قوله. فهل ستقف بعض دول الخليج إلى جانب سعيّد كما سبق لها أن فعلت؟

تركيا: توقيف 54 شخصا في 16 ولاية

شنّت القوات الأمنية التركية، أمس الجمعة، عملية أمنية في 16 ولاية ضد مشتبهين في الانتماء إلى تنظيم «ﻫ.ﺷ.ب.ج» اليساري المتطرف، أوقفت فيها 54 مشتبهاً فيه. وكانت النيابة العامة قد أمرت بتوقيف 126 شخصاً من التنظيم. وشاركت في العملية قوات مكافحة الإرهاب، وقيادة قوات الدرك في إسطنبول.

(الأناضول)

السودان: «الحرية والتغيير» تتمسك برئاسة «السيادة»

أكد عضو المجلس المركزي لقوى «الحرية والتغيير» (الائتلاف الحاكم) في السودان، معتز صالح، في مقابلة مع وكالة «الأناضول» نشرت أمس الجمعة، عدم التنازل عن استلام رئاسة مجلس السيادة من المكون العسكري، دون إخضاع المسألة للتفاوض على الإطلاق. وبشأن مستقبل الشراكة بين المكونين العسكري والمدني بالسلطة، في ظل التوترات والتصعيد الكلامي بينهما، أوضح معتز أن «هناك أجهزة قائمة تحكم العلاقة بين الأطراف، وهناك وثيقة دستورية ينبغي الرجوع إليها، وعدم اللجوء إلى التصعيد والاتهامات المتبادلة بين الطرفين».

(الأناضول)

هل تكون تل رفعت الهدف المقبل لأنقرة؟

تظهر التطورات في الشمال السوري أن تركيا اقتربت من حسم قرارها بشن قواتها عملية عسكرية، مع المعارضة السورية المسلحة، تستهدف «قوات سورية الديمقراطية» (قسد) في مدينة تل رفعت

عماد كركص

نفذت القوات التركية ثلاث عمليات سابقا (عمر حج قدور/فرانس برس)

يتركز الحديث في الآونة الأخيرة، سواء في الأوساط التركية أو في الشارع شمالي سورية حيث تسيطر المعارضة المدعومة تركياً، عن إمكان حصول عمل عسكري مشترك جديد بين الجيش التركي وقوات المعارضة السورية، المدعومة من أنقرة، ضد «قوات سورية الديمقراطية» (قسد) التي تتلقى دعماً مباشراً من الولايات المتحدة. وتنتجه الأنظار نحو تل رفعت ومحيطها، المدينة التي تقطنها غالبية عربية، فيما تسيطر عليها الوحدات الكردية منذ العام 2016، بعد هجوم عنيف تلقى خلاله المسلحون الأكراد دعماً جوياً روسياً، ما أحدث دماراً بالبنى والممتلكات وادى إلى نزوح الكثير من سكان المدينة ومحيطها عنها.

وعلى الدوام، طالبت أنقرة الروس والأميركيين بالضغط على «قسد» للانسحاب من ثلاث مدن رئيسية تقع على خطوط التماس مع مناطق نفوذها، التي تقع تحت سيطرة المعارضة السورية المدعومة منها، وهي تل رفعت ومنبج وعين العرب (كوباني)، وجميعها في الريفين الشمالي والشمالي الشرقي من حلب، وتلك الأخيرة متاخمة تماماً للحدود التركية من جهة شمال حلب. وتهدف أنقرة للسيطرة على كامل الشريط الحدودي مع سورية، بعمق حوالي 30 كيلومتراً، ضماناً لأمنها القومي، كما يقول المسؤولون الأتراك الذين ركزوا طوال الأعوام الأربع الماضية على إبعاد المجموعات الكردية عن الحدود، لا سيما المناطق الخاضعة للسيطرة الكردية غرب نهر الفرات، أي مدينتي منبج وتل رفعت ومحيطيهما. وكان العميد عدنان الأحمد، نائب رئيس هيئة الأركان في «الجيش الوطني» المعارض والحليف لتركيا، قد أجرى أول من أمس الخميس، إلى جانب عدد من ضباط «الجيش الوطني»، زيارة لنقاط رباط «الجبهة السورية للتحرير» الفاصلة بين سيطرة قوات المعارضة السورية من جهة، و«قسد» وقوات النظام من جهة أخرى، غرب مدينة الباب الواقعة ضمن ما يُعرف بمنطقة «درع الفرات» شمال شرقي محافظة حلب، أي على مقربة من مدينة تل رفعت التي تدور حولها تكهنات اندلاع معركة جديدة لاستردادها من قبل المعارضة.

وقالت مصادر عسكرية، لـ«العربي الجديد»، إن الهدف من زيارة الأحمد هو تكثيف عدد نقاط الرباط وزيادة عدد العناصر على خطوط التماس، خصوصاً في الآونة الأخيرة، بعد تكثيف «قسد» محاولات التسلل إلى مواقع «الجيش الوطني» على خطوط التماس شمالي محافظة حلب. كما أجرت «غرفة القيادة الموحدة - عزم»، التي تضم عدة فصائل من «الجيش الوطني»، اجتماعاً مساء الخميس الماضي، وذلك لبحث آخر المستجدات المحلية وسبل التعاون والتنسيق مع باقي مكونات «الجيش الوطني». كما قال مصدر تركي مقرب من الحكومة في أنقرة، لـ«العربي الجديد»، إن إطلاق عملية عسكرية جديدة، بالشراكة بين المعارضة والجيش التركي، أمر بات بالفعل مطروحاً داخل الأروقة الضيقة للحكومة التركية، مضيفاً أن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بات يطلع على كثير من التفاصيل التي تحيط بالمعطيات الميدانية شمال حلب، ولا سيما الخروقات التي يقوم بها مسلحو «قسد»، وبات مقتنعاً بإزالة التهديدات من أساسها. وأشار المصدر إلى أن أبرز الخيارات عند أردوغان والقيادة العسكرية هو عملية عسكرية جديدة لدحر «قسد» عن بعض المواقع، لا سيما في تل رفعت، وإزالة التهديدات، بعد فشل الولايات المتحدة والروس بإقناع «قسد» بالالتزام بالاتفاقيات.

أول من أمس، هدد وزير الدفاع التركي خلوصي أكار بأن بلاده ستقوم بالالزم في المكان والزمان المناسبين لوقف الهجمات الإرهابية شمالي سورية، بحسبه، موضحاً أن أنقرة ستقوم بالالزم لحماية حقوقها ومصالحها والحفاظ عليها في المكان والزمان المناسبين تحت قيادة أردوغان، بحسب ما نقلت عنه وكالة «الأناضول» التركية. وأشار أكار إلى وجود تغيرات وتحولات جادة في المنطقة والعالم، خصوصاً في قضايا الأمن والدفاع، مؤكداً أنهم يراقبون ذلك عن كثب لاتخاذ كافة الإجراءات المناسبة. وأضاف أن بلاده تحترم حقوق وسيادة دول الجوار، وفي حال عدم اتخاذ أي خطوة تجاه لجم الإرهابيين هناك (سورية) فإن تركيا ستقوم بالالزم، مشدداً على أن أنقرة لم ولن تسمح إطلاقاً بإنشاء ممر إرهابي، وأنه سيتم القضاء على كل من يسعى من الوحدات الكردية للقيام بذلك. وحول الاتفاقيات المبرمة مع الولايات المتحدة وروسيا بشأن شمالي سورية، قال أكار: «نحن، كتركيا، نقوم بواجبنا على أكمل وجه، ونفي بالتزاماتنا».

وكان أردوغان أكد، الاثنين الماضي، نفاد صبر أنقرة حيال بؤر الإرهاب شمالي سورية، وعزمها على القضاء على التهديدات في مهدها، ما عد إشارة إلى التجهيز لعملية عسكرية شمالي سورية. وسابقاً، نفذت أنقرة ثلاث عمليات عسكرية، بالمشاركة مع «الجيش الوطني» المعارض المدعوم من قبلها، كانت الأولى صيف 2016 حين دحر الجيش التركي وقوات المعارضة تنظيم «داعش» عن مدينتي الباب وجرابلس ومحيطيهما شمالي حلب، ضمن ما عرف بعملية «درع الفرات». وكانت الثانية ضد «قسد» ربيع العام 2018، التي أبعد من خلالها الجيش التركي والمعارضة «قسد» عن مدينة عفرين ومحيطها، ضمن ما عرف بعملية «غصن الزيتون». وشنت المعارضة السورية والجيش التركي عملية عسكرية أخرى ضد «قسد» خريف العام 2019، وتمكنت من دحر الوحدات الكردية عن منطقة واسعة تبدأ من مدينة تل أبيض بريف الرقة وتصل إلى مدينة رأس العين في ريف الحسكة الغربي. وكان الجيش التركي يهم بتوسيع نطاق السيطرة لولا تجميد المعارك بناء على اتفاق أميركي - تركي، تم اتفاق آخر روسي - تركي أنهى العمليات، مقابل شروط تركية تطالب بانسحاب «قسد» من مناطق سيطرتها على الحدود نحو الجنوب بعمق حوالي 30 كيلومتراً. وأخيراً، زادت وتيرة المناوشات الجانبية بين «قسد» من جهة، وفصائل المعارضة والجيش التركي من جهة أخرى، قرب خطوط التماس لكل من سيطرة الطرفين. ويقول الأتراك إن عمليات التسلل من قبل المسلحين الأكراد باتت تهدد الجيش التركي أكثر من ذي قبل.

وتعليقاً على ذلك، قال الباحث بالشأن التركي والعلاقات الدولية طه عودة أوغلو إن التصريحات التركية، التي صدرت عن كبار المسؤولين الأتراك، والتي كان آخرها لأكار، تنذر بأن العملية العسكرية في الشمال السوري ضد الوحدات الكردية باتت قريبة. وأضاف، في حديث مع «العربي الجديد»، أن «كافة المعطيات (السياسية والعسكرية) التركية، وحتى وسائل الإعلام المقربة من حزب العدالة والتنمية الحاكم، تشير إلى أن الجميع بانتظار ساعة الصفر لإطلاق العملية العسكرية ضد الوحدات الكردية، والمتوقعة في تل رفعت». وكشف عودة أوغلو أنه «في المقابل، ما زالت التقارير الأمنية تصل إلى أردوغان عبر مستشاريه، والتي تقول إن أنقرة حالياً تبحث عن مخرج للتصعيد الأخير من قبل قسد، والمتناغم مع التصعيد الروسي، من خلال عملية عسكرية مختلفة عن العمليات الماضية، ولكن يبدو أن هناك خطة جاهزة حالياً على طاولة أردوغان: أكار بانتظار التوقيع عليها أو إجهاضها في الدقيقة الـ91 من عمر الأزمة الحالية».

قصف مناطق خفض التصعيد

قصفت قوات النظام السوري، أمس الأول، بالمدفعية والصواريخ قرى في جبل الزاوية جنوب إدلب، ومنطقة سهل الغاب بريف حماة الغربي، ومنطقة جبل الأكراد بريف اللاذقية الشرقي، وريف حلب الغربي ضمن ما تُعرف بمنطقة «خفض التصعيد الرابعة». وقال الناشط علي حاج سليمان، إن «قوات النظام قصفت بأكثر من 30 قذيفة وصاروخا قرى فليفل، وسفوهن، والفطيرة، وكفر عويد في جبل الزاوية جنوب إدلب».

الحدث

الغت المحكمة الجنائية في روما الدعوى الجنائية الغيابية المقامة من الادعاء العام في روما ضد الضباط المصريين المتهمين بقتل الطالب الإيطالي جوليو ريجيني، ما يجعل المسار القضائي الإيطالي في القضية متعثراً، ليبقى التعويل على الضغط السياسي

عائلة ريجيني لدى وصولها إلى المحكمة اول من امس (فيليبو مونتفورتي/ فرانس برس)

تعثر محاكمة قتلة ريجيني

الضغط السياسي والإنتربول طريقان أمام إيطاليا

أدلة كافية

قالت محامية عائلة جوليو ريجيني، اليساندرا بالييريني، امام المحكمة، اول من امس الخميس، إنه «بعد خمس سنوات ونصف السنة، نريد محاكمة»، مضيفة ان ما حصل للقتيل تسبّب «بألم هائل». وشدّدت بالييريني على ان ثمة «ادلة كافية» بان المتهمين يعلمون بمجريات المحكمة.

القاهرة ـ **العربي الجديد**

قررت المحكمة الجنائية في روما، مساء أمس الأول الخميس، بعد جلسة استغرقت نحو 9 ساعات، إلغاء الدعوى الجنائية الغيابية المقامة من الادعاء العام في روما ضد الضباط المصريين الأربعة المتهمين بخطف وتعذيب وقتل الطالب الإيطالي جوليو ريجيني، بعد تأكد غياب أي تمثيل للمتهمين بسبب تخوّف مصر من تحريك دعوى مباشرة ضد الدولة أو إصدار قرار قضائي بضبطهم وإحضارهم، أو إدراج أسمائهم في القوائم الدولية. واختفى ريجيني في القاهرة في 25 يناير/ كانون الثاني 2016 قبل العثور على جثته في 3 فبراير/ شباط من العام ذاته. والضباط المتهمون هم اللواء طارق صابر، العقيد أسر كمال، العقيد هشام حلمي، والمقدم مجدي عبد العال شريف. وأصبح صابر مساعد وزير الداخلية للأحوال المدنية، وكان خلال الواقعة يعمل مدير قطاع في جهاز الأمن الوطني، وهو الذي أصدر تعليماته بمتابعة ريجيني بناء على تقرير رفع إليه من أحد مساعديه عن أنشطته البحثية عن النقابات المستقلة في مصر. أما المقدم شريف، فهو الذي أبلغ عنه ضابط أفريقي بأنه سمع منه حديثاً عقوبياً أثناء تدريب في كينيا عام 2017، اعترف فيه بتورطه في قتل «الشاب الإيطالي» كما وصف ريجيني. أما العقيد كمال، فكان يعمل رئيساً لمباحث المرافق في القاهرة، وتوجد دلائل على أنه هو الذي أشرف على رسم خطة تعقّب ريجيني.

وسعى مدعي عام روما، سيرجيو كولايوكو، خلال الجلسة أول من أمس، بمساعدة أسرة ريجيني والحملة الحقوقية المساندة لهم، وعدد من نواب البرلمان الإيطالي، إلى إقناع المحكمة بإصدار حكم ضد المتهمين في النهاية، وقبل ذلك الاستماع إلى عدد من الشهود الجدد، من بينهم الأكاديمية المصرية مها محفوظ عبد الرحمن، التي كانت المشرفة العلمية على أبحاث ريجيني بالجامعة، والتي وجّهته للسفر إلى مصر لإجراء أبحاثه حول النقابات المستقلة. وقال المدعي العام للمحكمة إن إفادات شهود العيان وغيرها من «عناصر الإثبات المهمة» تدين ضباط الأمن في جريمة القتل. وذكر أن الضباط الأربعة ليسوا على علم بالمحاكمة فحسب بل «تصرّفوا بشكل منهجي ومستمر لإبطاء التحقيق وعرقلته»، وأضاف أنه تم استجوابهم جميعاً في 2018 من قبل جهاز الأمن المصري، بعد 5 أشهر من إبلاغ إيطاليا السلطات المصرية بأنهم قيد التحقيق، «ومن غير المحتمل» أن الأمن لم يخبرهم بأنهم مشتبه فيهم رسمياً. وعرض كولايوكو 13 نقطة أمام المحكمة، قال إنها توضح كيف حاولت مصر أولاً تقويض التحقيق، ثم رأت أن تحول دون إبلاغ المشتبه فيهم بتوجيه التهم إليهم. وقال إن المحققين المصريين تباطأوا في القضية، متجاهلين 39 من أصل 64 طلباً مفصلاً للحصول على معلومات، لافتاً إلى أن المواد التي جرى تسليمها كانت عديمة الفائدة في الغالب. وتابع أن إيطاليا حاولت خلال نحو 30 مناسبة، عبر قنوات دبلوماسية وحكومية، الحصول على عناوين المشتبه فيهم، إذ أبلغ رئيس الوزراء آنذاك جوزيبي كونتي الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي بأن عدم التعاون يؤثر سلباً على العلاقات الثنائية. لكن محامي الدفاع عن أسر كامل، الذي عيّنته المحكمة، ترانكيليونو سارنو، قال أول من أمس إنه يجب حفظ القضية. وأضاف: «لا يعلم المتهمون شيئاً. لا يعلمون ما تهمتهم، ولا أننا موجودون هنا اليوم، ولا من يدافع عنهم».

وعن الخطوة التالية في القضية، كشفت مصادر دبلوماسية وقانونية مصرية مطلعة لـ«العربي الجديد» أنها ستكون عودة ملف القضية إلى الادعاء الذي سيرفعه إلى قاضي تحريك الدعوى الجنائية، لتُقرر مجدداً أمامه إشكالية عدم إمكانية إعلام الضباط المتهمين بذواتهم بدعوى الاتهام، ما ينتفي معه علمهم القانوني الأكيد بالقضية. ونظراً لعدم امتلاك ادعاء روما أي معلومات شخصية عن الضباط المتهمين رسمياً، عدا اسماء غير كاملة ووظائف بعضها قديمة، سيتم توجيه طلبات المثول ومذكرة الادعاء إلى النيابة العامة المصرية، وكذلك السفارة المصرية في روما، باعتبارها القائمة على المصالح المصرية في إيطاليا، في ظل عدم وجود اتفاقية تعاون قضائي تنظم مثل هذه الحالة بين البلدين. ورجحت المصادر إرسال ادعاء روما قريباً المطالبة القضائية رقم 68 إلى النيابة العامة المصرية لمساعدتها في إبلاغ المتهمين، إذ سبق أن اعلن المدعي أنه وجّه 67 مطالبة قضائية من دون جدوى بشأن أمور مختلفة، منذ بدء التعاون القضائي المتأزم بين البلدين عقب مقتل ريجيني. وحول الموقف القانوني للمتهمين حالياً، قالت المصادر إن قرار الاتهام ما زال قائماً، لكن لا توجد حالياً له أي قوة تنفيذية، مشيرة إلى إمكانية إعادة الادعاء الملف للتحقيق ولمزيد من استيضاح المعلومات حول الحادث ذاته أو هوية المتهمين، إذا نجحت بالفعل مساعي الدفع بعدد من الشهود الجدد.

ووفقاً للمصادر، فأمام روما الآن، إلى جانب المطالبات القضائية، طريقان يُرجّح السير فيهما: الأول خاص بالضغوط السياسية المتعددة التي من الوارد زيادتها بسبب ضعف الأمال المعلقة على المسار القضائي، وكذلك استجابة للضغوط الكبيرة من نواب المعارضة على الحكومة لوقف التعامل الاقتصادي والعسكري مع مصر في حال استمرار تهربها من المسؤولية وإخفاء الحقيقة. أما الثاني، فهو اتخاذ إجراءات أمنية عالمية بطلب إدراج الضباط الأربعة على قوائم الإنتربول، من خلال دعوى منفصلة يرفعها الادعاء ويبت فيها القضاء الإيطالي، الأمر الذي تخشى مصر حدوثه، واستعدادا له أصدرت قانوناً يتيح للمحكمة الدستورية العليا وقف مثل تلك القرارات.

وتتعدد الاتهامات الموجهة إلى الضباط الأربعة لتشمل تشكيل مجموعة لخطف الأشخاص، والمشاركة في التعذيب، والمشاركة في إيقاع إصابات خطيرة بجسد ريجيني بواسطة السوائل الساخنة والأسلحة الحادة والضرب متعدد الصور، والتواطؤ على قتله، علماً بأن الادعاء تراجع سابقاً عن تحريك الدعوى ضد مشتبه فيه خامس هو أمين الشرطة محمود نجم، بسبب نقص في الأدلة. وبحسب القانون الإيطالي يمكن للمتهمين جميعاً مخاطبة الادعاء العام لنفي الوقائع، كما يمكنهم المطالبة بالمثول أمام الادعاء للإدلاء بأقوالهم، لكن مجرد تسلم تلك الإعلانات بأي صورة يعني العلم المحقق بالقضية، وبالتالي عدم إمكانية إلغائها وضرورة استمرار المحاكمة، وهو ما تتحاشى مصر حدوثه.

بدأت تضعف في روما الآمال المعلقة على المسار القضائي

مدعي عام روما: المحققون المصريون تباطأوا في القضية

خاص

صفقة الأسرى بين «حماس» والاحتلال: اتهامات لعباس بالعرقلة

اتهمت مصادر مصرية الرئيس محمود عباس بعرقلة صفقة الأسرى بين «حماس» والاحتلال، لتضمنها اسم مروان البرغوثي

القاهرة ـ **العربي الجديد**

كشفت مصادر مصرية خاصة عن مفاجأة متعلقة بصفقة الأسرى التي تتوسط فيها القاهرة بين حركة «حماس» والاحتلال الإسرائيلي. ونوّهت في أحاديث لـ«العربي الجديد»، إلى أن أجهزة مصرية مطلعة على هذا الملف، تتهم رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس بأنه «أدى دوراً تخريبياً لعرقلة إتمام الصفقة، أو إحداث تقدّم بها، بسبب اعتراضه على ضم الحركة لاسم القيادي في حركة فتح مروان البرغوثي ضمن قوائم الأسرى، الذين تتمسك حماس بإطلاق سراحهم بنظير إطلاق سراح أربعة أسرى إسرائيليين لدى الحركة». وقالت المصادر إن عباس ضغط لدى أكثر من طرف بينهم مصر، للاتفاق بشأن بعض الترتيبات الداخلية، وعلى أمور ذات صلة ببقائه في موقعه على رأس السلطة الفلسطينية لفترة محددة، قبل الشروع في أي مفاوضات لتبادل الأسرى بين حماس، والاحتلال الإسرائيلي، تتضمن اسم مروان البرغوثي. وكانت «حماس» قد أشارت إلى أن قائمة الأسرى الذين ستطالب بتحريرهم ضمن الصفقة الجديدة، ستتضمن رموزاً وطنية، ومناضلين من فصائل مختلفة، فيما أوضحت مصادر في الحركة في وقت سابق، أن قائمة «حماس» تتضمن إلى جانب البرغوثي، الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، أحمد سعدات، والذي يقضي حكماً بالسجن لمدة 30 عاماً، في قضية مقتل وزير السياحة الإسرائيلي رحبعام زئيفي في 17 أكتوبر/تشرين الأول 2001، قضى منها نحو 14 عاماً بعد اعتقاله عام 2006. وكانت فدوى البرغوثي، زوجة مروان البرغوثي، قد التقت رئيس المكتب السياسي لحركة «حماس» إسماعيل هنية في وقت سابق، والذي أكد بدوره أن زوجها مروان وقيادات أخرى سيكونون على رأس قائمة المطلوب إطلاق سراحهم، مشدّداً لها على أن «قضية الأسرى ليست حزبية». وأكد هنية أن الحركة قدّمت تصوراً واضحاً للجانب المصري ورؤية تفصيلية لإنجاز صفقة تبادل الأسرى، وتعهدت بضرورة إنجاز صفقة جديدة، من دون العودة إلى الوراء.

وبحسب المصادر، فإن عباس يرى أن إدراج «حماس» أسماء عدد من الشخصيات من رموز الفصائل يهدف في المقام الأول لإحراجه، وإظهاره في صورة المتخاذل بشأن ملف الأسرى ومساعي إطلاق سراحهم، خصوصاً أمام حركته. وأضافت أنه بعد تصاعد الحديث عن الاستحقاقات الانتخابية وتشكيل قيادة وطنية جديدة، زادت المخاوف لدى عباس، بسبب إدراكه قوة البرغوثي كمنافس قوي حال ترشح في أي انتخابات سواء داخلية بالحركة، أو انتخابات رئاسية. وخلال مشاورات القاهرة أخيراً، بين وفد قيادة «حماس» برئاسة هنية، مع رئيس جهاز المخابرات العامة عباس كامل، كان ملف المصالحة الداخلية وإنهاء الانقسام حاضراً بقوة على طاولة النقاش، مع تمسك القاهرة بضرورة التوصل لصيغة تنهي هذا الانقسام، في وقت أبلغ فيه الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، رئيس السلطة الفلسطينية أن هناك جهوداً لعودة السلطة إلى قطاع غزة عبر تشكيل حكومة وحدة وطنية. وهو ما أشارت إليه الحركة في بيانها بشأن اجتماعات القاهرة، مؤكدة أنها ستعمل على تحقيق وحدة الشعب الفلسطيني، وإنهاء الانقسام الذي يحاول الاحتلال استغلاله بفرض الوقائع على الأرض، فيما يتنصل العالم من مسؤولياته تجاه القضية الفلسطينية.

ودعت إلى إعادة ترتيب البيت الفلسطيني سريعاً وفق رؤية تتضمن ثلاثة مسارات، أول تلك المسارات، هو السعي لإعادة تشكيل قيادة الشعب الفلسطيني وفق الأسس الديمقراطية والوطنية لتشكيل قيادة مركزية واحدة، متمثلة بإعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية، تضم الجميع لتكون منطلقاً لتحقيق أهداف الشعب الفلسطيني. وأكدت الحركة استعدادها للانخراط في عملية جادة لإعادة ترتيب القيادة الفلسطينية عبر بوابة الانتخابات، أو التوافق على تشكيل قيادة مؤقتة لفترة زمنية محددة ومتفق عليها تمهيداً للوصول للانتخابات.

أما المسار الثاني فيتمثل في التوافق على استراتيجية وطنية، تتضمن صياغة برنامج سياسي وطني متوافق عليه بين كل مكونات الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات. أما المسار الثالث فيتضمن الاتفاق على رؤية للمقاومة الشاملة وإدارتها، لمواجهة المشروع الصهيوني بكل الوسائل والأدوات ضمن الرؤية الاستراتيجية الوطنية للمواجهة الشاملة مع الاحتلال ومخططاته، ووقف تمدده في المنطقة، وكبح جرائمه وسياساته العنصرية. من جهتها، كشفت المصادر المصرية أن التوافق على اتفاق يضمن تشكيل قيادة مؤقتة، حمل في طياته نزعاً لفتيل الأزمة بشكل يضمن تهدئة مخاوف عباس، ما يدفعه للتوجه إلى اتفاق مع «حماس» من جهة، وعدم عرقلة أي اتفاقات لتبادل أسرى تتضمن البرغوثي أو أياً من رموز الفصائل الأخرى، من جهة أخرى.

ضغط عباس على أطراف عدة لضمان استمراره في السلطة

يعتبر عباس أن تداول اسم البرغوثي موجّه ضده (عصام ريماوي/الأناضول)

رصد

يسعى رئيس الوزراء العراقي الأسبق نوري المالكي، للعودة إلى المنصب، عبر تشكيل الكتلة البرلمانية الكبرى، بالتحالف مع «الحشد الشعبي»، رغم عدم صدور نتائج الانتخابات النهائية بعد

ما بعد الانتخابات العراقية

معركة الكتلة الكبرى تستبق الإعلان النهائي للنتائج

بغداد ـ **محمد علي**

كشفت مصادر سياسية في بغداد، لـ«العربي الجديد»، عن حراك واسع في العاصمة العراقية من قبل رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي، لتشكيل تحالف كبير يضم أكثر من ست كتل سياسية، للحصول على التكليف بتشكيل الحكومة المقبلة من «التيار الصدري» بقيادة مقتدى الصدر، وذلك فيما تستمر عمليات إعادة الفرز لبعض المراكز الانتخابية بعد الانتخابات التشريعية التي شهدها العراق، يوم الأحد الماضي.

ويهدف حراك المالكي، إلى جمع نحو 90 مقعداً برلمانياً من خلال تشكيل تحالف يضم كلاً من: تحالف «دولة القانون» الذي يملك حتى الآن 38 مقعداً، وتحالف «الفتح» الذي ارتفعت عدد مقاعده إلى نحو 20 حتى الآن بدلاً من 14، و«العقد الوطني» بزعامة فالح الفياض، رئيس «الحشد الشعبي»، بواقع 6 مقاعد، وتحالف «قوى الدولة» 5 مقاعد، وحزب «الفضيلة» مقعد واحد، و«حقوق»، الذراع السياسية للميليشيا «كتائب حزب الله»، بواقع مقعد واحد، و«صادقون»، الجناح السياسي للميليشيا «عصائب أهل الحق»، كما يضم التحالف المنشود، كتلة «سند»، التي تمثل مليشيا «جند الإمام»، وكتلاً صغيرة مماثلة بواقع مقعد أو مقعدين، وسط تأكيدات أن زعيم مليشيا «بابليون»، ريان الكلداني، الذي حصلت كتلته على 4 مقاعد للمسيحيين من أصل 5، وافق على المشاركة في هذا التحالف أيضاً.

وتحدث مسؤول في المكتب السياسي لحزب الدعوة الإسلامية (الذي يتزعمه المالكي)، طلب عدم ذكر اسمه، لـ«العربي الجديد»، عن «أيام قليلة لتظهر ملامح التحالف الجديد»، مبيناً في اتصال هاتفي من بغداد، أن «التحالف الجديد يضم كل القوى الشيعية باستثناء الصدر، ويمكنه الالتحاق لتشكيل حكومة توافقية». وتحدث عن «عزلة برلمانية» للرافضين الالتحاق بقوى «الإطار التنسيقي الشيعي» الذي يترأسه المالكي، مقراً بزيارة «شخصيات إيرانية صديقة»، وأخرى أجرت اتصالات هاتفية خلال اليومين الماضيين، بهدف تقريب وجهات النظر بين الفرقاء السياسيين حيال نتائج الانتخابات «غير الواقعية»، على حدّ تعبيره. وحول الشخصية التي سيقدمها التحالف لرئاسة الحكومة، قال إن مرشحه سيكون نوري المالكي.

الحراك الحالي أعاد إلى الواجهة أزمة «الكتلة الأكبر عدداً في البرلمان»، والتي قد لا تكون بعيدة عن أزمة انتخابات عام 2010، التي فازت فيها كتلة رئيس الوزراء الأسبق إياد علاوي بواقع 91 مقعداً، فيما حلت قائمة المالكي ثانية بواقع 89 مقعداً. لكن تفسيراً وصف بالمشوه وتحت الضغوط، حينها، للمحكمة الاتحادية العليا، اعتبر أن الكتلة الكبرى ليست التي تفوز بالانتخابات، بل التي تنجح في التشكل داخل البرلمان في أول جلسة لها، ما حرم علاوي من حق تشكيل الحكومة.

واعتبر عضو تحالف «الفتح»، محمد الدراجي، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن «مفهوم الكتلة الكبرى واضح وصريح وسنجمع أكثر من 90 مقعداً في أول جلسات البرلمان بغض النظر عن النتائج النهائية للبرلمان»، مقراً بأن تشكيل حكومة جديدة قد لا يتم خلال عام 2021 في ظل التجاذبات الحالية، والتي من المؤكد أنها ستطول في حال لم يحصل اتفاق سياسي مرضي لكل الأطراف.

من جهته، علّق عضو الحزب الديمقراطي الكردستاني عرفات كرم، على الحراك الحالي في بغداد، بالقول إن «الإطار التنسيقي للقوى الشيعية» يرفضون نتائج الانتخابات من جهة، ومن جهة أخرى، يشكلون الكتلة الكبرى»، مضيفاً في تصريحات صحافية أن هذا «إن دلّ على شيء، فإنما يدل على اعترافهم بنزاهة الانتخابات وخسارتهم فيها».

وتعليقاً على حراك المالكي، رأى الخبير في الشأن السياسي العراقي وأستاذ الدراسات السياسية في جامعة بغداد، محمد العبيدي، أن «الأزمة ستبقى ضمن السقف الاعتيادي لأزمات العراق السياسية ما لم تتدخل فيها الفصائل المسلحة، وهو ما لا يبدو حتى الآن مضموناً في ظل بيانات تلك القوى». وأضاف العبيدي، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «خطوة تجميد الصدر لجماعة سرايا السلام في ديالى وبابل، قد تكون محاولة لتجنب التصعيد مع قوى مسلحة أخرى في المحافظتين»، معتبراً أن «انتزاع حق تشكيل الحكومة من الصدر على غرار ما حصل مع إياد علاوي، قد يُقابل بأزمة كبيرة لها أبعاد أمنية أيضاً، خصوصاً أن الطرف الإيراني فقد رجل التسويات السابق (قائد فيلق القدس السابق بالحرس الثوري الإيراني) قاسم سليماني، الذي كان مؤثراً على الأطراف كافة على عكس (قائد «فليق القدس» الحالي) إسماعيل قاآني».

في هذه الأثناء، أصدر الرئيس العراقي برهم صالح ورئيس مجلس القضاء الأعلى فائق زيدان، أمس الجمعة، بياناً مشتركاً أكد «الحرص على أمن البلد واستقراره والعمل على عدم انجراره نحو أي تصعيد قد يؤثر على الأمن العام»، معتبرا أن «التعامل مع اعتراضات النتائج الانتخابية، مقبولة ضمن السياق القانوني».

في غضون ذلك، تواصل المفوضية المستقلة للانتخابات العراقية عمليات العد والفرز اليدوي للأصوات، مؤكدة في آخر إيجاز لها مساء أمس الجمعة، أن هناك أكثر من 3 آلاف محطة انتخابية يجري عدّها يدوياً داخل مركز عمليات المفوضية في المنطقة الخضراء. ودافعت المفوضية أمس الجمعة، عن نفسها، إزاء الاتهامات التي تتعرض لها من القوى الخليفة لإيران الخاسرة في الانتخابات، مؤكدة أنها ستنهي إعادة العد والفرز اليوم السبت. وقال عضو المفوضية عماد جميل، إن «هناك شائعات جرى تناقلها على مواقع التواصل الاجتماعي احتوت معلومات غير واقعية، ولم تظهر أي شكاوى أو اعتراضات على عملية الاقتراع إلا بعد إعلان النتائج». ولفت جميل في تصريح صحافي، إلى أنه «تم الإعلان بعد 24 ساعة من الانتخابات، عن 94 في المائة من النتائج، وما تبقّى هي محطات الفرز اليدوي، إذ تم اختيار محطة في كل مركز انتخابي لعدّ نتائجها يدوياً، وتم تأكيد ذلك في مؤتمر المفوضية الأول بعد الانتخابات». وبيّن عضو المفوضية أنه «بعد الإعلان عن نتائج 8273 للاقتراع العام، و595 تصويت خاص، و86 للنازحين، جرى عدّها يدوياً، أحدث هذا فوارق بالأصوات، وهنالك شكاوى وطعون لا بد أن تعيد المفوضية عدّها وفرزها إن ثبتت الأدلة، ثم تعلن النتائج». وتوقع أن «تحدث النتائج التي لم تعد أو تفرز، تغييراً من الممكن أن يؤثر على النتائج وتغير المعادلة».

يهدف حراك المالكي إلى جمع نحو 90 مقعداً برلمانياً

الدراجي: تشكيل حكومة جديدة قد لا يتم في عام 2021

شرق غرب

مقتل نائب بريطاني طعناً في كنيسة

قُتل ديفيد أميس، النائب في حزب المحافظين الذي يقوده رئيس الوزراء بوريس جونسون، بعد طعنه عدة مرات، أمس الجمعة، على يد رجل دخل إلى اجتماع بين النائب وأفراد من دائرته الانتخابية في إحدى الكنائس في شرق البلاد. وأعلنت الشرطة، في بيان، أنه «تم اعتقال شخص يبلغ من العمر 25 سنة بعد وصول الضباط إلى مكان الحادث للاشتباه في ضلوعه في القتل وتم العثور على سكين».

(رويترز)

ألمانيا: اتفاق بين 3 أحزاب لتشكيل حكومة

أعلن وزير المال الألماني أولاف شولتس، أمس الجمعة، أن الاشتراكيين الديمقراطيين والخضر والحزب الديمقراطي الحر توصلوا إلى اتفاق مبدئي على تشكيل الحكومة المقبلة. وقال شولتس، المنتمي إلى الحزب الاشتراكي الديمقراطي: «اتفقنا على نص. هذه نتيجة جيّدة جداً وتظهر بوضوح أنه يمكن تشكيل حكومة في ألمانيا تهدف إلى ضمان تحقيق تقدّم». وبحسب النص، فإن الأحزاب الثلاثة ستعمق محادثاتها وستجري مفاوضات رسمية بشأن كل تفاصيل التحالف المستقبلي.

(فرانس برس)

أرمينيا: جرح ستة جنود برصاص أذربيجانيين

أعلنت يريفان، أمس الجمعة، أن ستة جنود أرمن جرحوا بنيران القوات الأذربيجانية في منطقة ناغورنو كاراباخ. وقال المندوب الأرميني لحقوق الإنسان أرمان تاتويان، في تدوينة على «فيسبوك»، إن اثنين من الجنود في حالة «حرجة»، موضحاً أن الحادث وقع قرب قرية نور شين في ناغورنو كاراباخ «في منطقة مجاورة لمواقع القوات الأذربيجانية».

(فرانس برس)

قضية

تحاول الولايات المتحدة وروسيا رسم خريطة طريق جديدة تفضي إلى إعادة بناء الثقة بينهما، انطلاقاً من مباحثات الاستقرار الاستراتيجي في موضوع خفض التسليح، وتأثيرها على مجمل الملفات الإقليمية

أميركا ـ روسيا

مباحثات الاستقرار الاستراتيجي: سقف منخفض ونتائج محدودة

سامر إلياس

كشفت تصريحات المسؤولين الروس في الأيام الأخيرة أن مباحثات الاستقرار الاستراتيجية مع الولايات المتحدة ما زالت في مرحلة «جس النبض» وتبادل الاقتراحات لمعرفة نوايا كل طرف، وإمكانية التوصل إلى حلول وسط في بعض القضايا الأخرى، من أجل التركيز على موضوع الأسلحة الاستراتيجية وخفض التسليح. وبدا واضحاً أن زيارة نائبة وزير الخارجية الأميركي فيكتوريا نولاند إلى موسكو تندرج في إطار الجهود لاستكشاف أفق المباحثات وتحقيق بعض الخروقات في القضايا الثنائية، والملفات الإقليمية للبناء عليها لاحقاً، على أساس «روح نتائج قمة جنيف» بين الرئيسين الروسي فلاديمير بوتين والأميركي جو بايدن في 16 يونيو/ حزيران الماضي.

وبعد لقاءات نولاند في مقر إدارة الكرملين الأربعاء مع ديمتري كوزاك نائب رئيس الإدارة، المسؤول عن ملف العلاقة مع بلدان الاتحاد السوفييتي السابق، أشار المتحدث باسم الكرملين ديمتري بيسكوف إلى أن العلاقة بين الولايات المتحدة وروسيا تشهد تطوراً إيجابياً، وإن مباحثات نولاند جاءت في إطار «روح جنيف» والاتفاقات التي توصل لها رئيسا البلدين في قمتهما. ومع إشارته إلى أن لقاءات نولاند ليست الأولى من نوعها، وأنها جاءت بعد عدة جولات من المشاورات حول مسائل الأمن الاستراتيجي والتسليح والأمن السيبراني، دعا بيسكوف إلى عدم توقع خروقات كبيرة والتوصل إلى اتفاقات سريعاً، نظراً لأن «علاقاتنا الثنائية تواجه مشاكل كبيرة جداً، ولا يمكن تسويتها بسرعة، لكن هذه الاتصالات ضرورية بلا شك».

غير أن بيسكوف، عاد ليقول للصحافيين الخميس، إن الكرملين تمكّن من التوصل إلى تفاهم بشأن استمرار الاتصالات بين الرئيسين بوتين وبايدن، خلال زيارة نولاند إلى موسكو. وقال بيسكوف: «دار حديث عن هذا الأمر بالفعل خلال استقبال (مساعد الرئيس الروسي للشؤون الدولية) يوري أوشاكوف لنولاند يوم الأربعاء؛ تم التوصل إلى عدة تفاهمات بشأن استمرار الاتصالات على أعلى مستوى، وسيتم تجسيد هذه التفاهمات». ورداً على سؤال عما إذا تم التوصل إلى تفاهم بشأن لقاء بين الرئيسين في المستقبل القريب، قال بيسكوف: «هناك تفاهم بشأن افاق استمرار الحوار على أعلى مستوى». وعن توقيت حدوث ذلك، قال: «في المستقبل القريب».

من جهتها، لم تكشف نولاند، وهي المسؤولة الأبرز في الخارجية الأميركية في شؤون روسيا وبلدان الاتحاد السوفييتي السابق وأوراسيا، عن نتائج مباحثاتها مع المسؤولين في الكرملين أول من أمس الأربعاء. واكتفت بالقول إن «المحادثات مع الإدارة الرئاسية الروسية كانت مثمرة للغاية». وكان نائب وزير الخارجية الروسي، سيرغي ريابكوف، قال بعد محادثاته مع نولاند إن «مشكلة الاستقرار الاستراتيجي وأفاق مواصلة العمل في هذا الاتجاه كانت على رأس الأولويات ضمن المواضيع الدولية التي جرى تناولها». وأضاف أن «المحادثات مع نولاند كانت صريحة للغاية، لكن مواقف الطرفين لا تزال حتى الآن غير متطابقة بشكل جيد».

وتزامناً مع بدء زيارة نولاند إلى موسكو، برر نائب مدير إدارة منع الانتشار ونزع الأسلحة في وزارة الخارجية الروسية، قسطنطين فورونتسوف، تطوير بلاده أنواعاً جديدة من الأسلحة. وقال في كلمة أمام اللجنة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة التي تعالج قضايا نزع السلاح إن «تطوير المنظومات الواعدة، إجراء يحمل طابعاً اضطرارياً، ويرتبط بضرورة الحفاظ على التوازن الاستراتيجي، الذي قد يتم تقويضه من خلال الخطوات الأميركية المزعزعة للاستقرار، عبر نشر نظام دفاع صاروخي عالمي غير خاضع لأي قيود، مقترنة مع نشر أسلحة غير نووية عالية الدقة لضربة عالمية قادرة على حل المهام الاستراتيجية».

ورأى خبراء أن زيارة نولاند إلى موسكو مهمة جداً للدفع بمباحثات التوازن الاستراتيجي بين واشنطن وموسكو، وحل بعض الخلافات الثنائية عبر حوار على مستوى رفيع، خصوصاً أن الزيارة جاءت بعد صفقة سمحت لموسكو بموجبها لنولاند بدخول الأراضي الروسية على الرغم من أنها على القائمة السوداء للممنوعين من دخول روسيا، في مقابل السماح لفورونتسوف الموضوع على القائمة الأميركية من المشاركة في اجتماعات للأمم المتحدة في نيويورك.

وفي مقال لصحيفة «روسيسكايا غازيتا»، رأى رئيس مجلس السياسة الخارجية والدفاعية والمدير العلمي لنادي فالداي، فيودور لوكيانوف، أن إصرار الإدارة الأميركية على إجراء الزيارة، وإقدامها على صفقة مع روسيا، يعود إلى رغبة بايدن في تهدئة المشاكل التي يمكن أن تعطل تركيزها الأساسي بالاتفاقات نحو أولوية صراعها مع الصين. ولم يستبعد أن تغير الولايات المتحدة موقفها من القيادة في أوكرانيا من أجل ضمان بقاء الأمور على حالها وعدم تسخين الصراع في منطقة دونباس شرقي البلاد (التي تضمّ إقليمي دونيتسك ولوغانسك) مع المجموعات الانفصالية المدعومة من روسيا. وخلص الخبير الروسي المقرّب من الكرملين إلى القول إن زيارة نولاند جاءت بسبب حاجة الولايات المتحدة إلى التنبؤ بنوايا روسيا، في عدد من الملفات ومن ضمنها أوكرانيا.

> بيسكوف: العلاقة بين الولايات المتحدة وروسيا تتطور
>
> اتسمت جولات مباحثات الاستقرار الاستراتيجي بتكتم شديد

محاولة كلينتون

تُعتبر الولايات المتحدة من بين أعتى دول لم تصادق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، رغم أن الرئيس الأسبق بيل كلينتون (الصورة)، عرضها على الكونغرس، لكنه فشل في إقناع مجلس الشيوخ في مارس/ آذار 2000، في التوقيع على المعاهدة، ولم يحصل سوى على دعم 48 سيناتوراً من أصل 100، بينما كان يتطلب الامر موافقة 67 سيناتوراً. ولم توقع الصين على المعاهدة أيضاً، فضلاً عن مصر وإيران وإسرائيل وكوريا الشمالية والهند وباكستان.

نولاند أمام مبنى الخارجية الروسية في موسكو (الكسندر نيميتوف/فرانس برس)

على عكس التصريحات العلنية التي يطلقها الطرفان في مناسبات عدة، اتسمت جولات مباحثات الاستقرار الاستراتيجي بتكتم شديد عن النتائج من قبل مسؤولي البلدين. وفي 5 أكتوبر/ تشرين الأول الحالي، عقدت اللجنة الروسية الأميركية المشتركة الخاصة بمعاهدة الحدّ من الأسلحة الهجومية الاستراتيجية اجتماعاً جديداً، استكملاً لمباحثات الاستقرار الاستراتيجي بين البلدين، التي انتهت جولتها الأولى في يوليو/ تموز الماضي والثانية في نهاية سبتمبر/ أيلول الماضي. ويثير اتفاق الطرفين على تشكيل مجموعتي عمل يطلقها الطرفان في مناسبات عدة، التي قد تحققها المجموعتان، على الرغم من النتائج المتواضعة التي تحققت في جولتي مباحثات الاستقرار الاستراتيجي، واستباقهما بتراشق سياسي وإعلامي بين موسكو وواشنطن.

وكبادرة حسن نيّة، أعلنت الولايات المتحدة يوم الثلاثاء الماضي عن حجم مخزونها من الرؤوس النووية، في بيان صدر عن وزارة خارجيتها. وحسب البيان «كان الجيش الأميركي يمتلك 3750 رأساً نووياً مفعّلاً أو غير مفعّل في 30 سبتمبر/أيلول 2020»، وهو المخزون الأدنى لديها منذ الحرب الباردة (1947 ـ 1991) مع الاتحاد السوفييتي السابق. وأفادت الوزارة في بيانها بأن «زيادة الشفافية بشأن المخزونات النووية للدول أمر مهم لجهود منع الانتشار ونزع السلاح». ولا يشمل هذا الرقم عدد الرؤوس الأميركية التي سُحبت بناء على معاهدة الحدّ من الأسلحة الهجومية الاستراتيجية مع روسيا.

وفي المقابل، ذكرت وزارة الخارجية الروسية، في بيان صدر تزامناً مع البيان الأميركي، أن وزير الخارجية سيرغي لافروف أجرى لقاء في موسكو مع السكرتير التنفيذي للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، روبرت فلويد. وجاء في البيان أن لافروف «شدّد على أن روسيا الاتحادية تعتبر معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أداة قانونية دولية فريدة لا بديل لها».

بعد أن كانت على وشك الانهيار في عهد الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب، شكّل تمديد معاهدة «ستارت 3» بين الولايات المتحدة لخمس سنوات، في فبراير/شباط الماضي، فرصة للبدء بحوار شامل بين البلدين حول الاستقرار الاستراتيجي، من دون سقف مرتفع للتوقعات. وتمّ الاكتفاء في المرحلة الأولى بالتخفيف من حدة التوتر، والتركيز على المجالات الممكنة للعمل المشترك في قضايا مثل الأمن السيبراني، للوصول إلى «جعل العلاقات بين البلدين أكثر قابلية للتنبؤ بها»، على حدّ وصف بوتين في تعليق له على جهود نظيره الأميركي للحفاظ على الاتصالات بين واشنطن وموسكو لمنع انزلاق العلاقات بينهما نحو الأسوأ.

ولم تخرج جولتا مباحثات حوار الاستقرار الاستراتيجي في جنيف عن المتوقع، ما أضفى عليهما طابعاً استكشافياً لكيفية وضع إطار مستقبلي لتقريب المواقف وحل الخلافات بين البلدين. وترأس الوفد الأميركي في المباحثات الأولى وكيلة وزارة الخارجية ويندي شيرمان، بينما ترأس ريابكوف الوفد الروسي، الذي قال في تقييمه لنتائج المباحثات إنه «تم تحقيق تقدم بشأن بعض القضايا، لكن الاختلافات في المواقف لا تزال كثيرة». وأضاف في تصريح آخر بعد انتهاء المباحثات «نحن نستعد للأسوأ، لكننا بالتأكيد نأمل بالأفضل، ولا نزال نعتقد أن هناك فرصة لمقاربة براغماتية للانتصار واختراط الولايات المتحدة في العمل مع روسيا بنوايا حسنة لإيجاد توازن وحلول مقبولة للطرفين».

بدورها وصفت شيرمان المباحثات بأنها «كانت جوهرية»، وأضافت في مؤتمر صحافي عقدته مطلع أكتوبر الحالي، أن «الولايات المتحدة وروسيا تقران بأن من مسؤوليّة كلتا القوتين العظميين القدرة على الاجتماع وحل المشاكل في المجالات التي يمكننا فيها ذلك».

يتفق المحللون السياسيون والعسكريون على أن التحديات التي تواجه العلاقات الأميركية الروسية تفرض على الطرفين تقديم تنازلات متبادلة لإيجاد أرضية لاستقرار استراتيجي، تبدأ بتوحيد المفاهيم، ووضع آلية فعّالة لإدارة الأزمات والتخفيف من حدتها. فمفهوم الاستقرار الاستراتيجي كما أكده ريابكوف يجب أن يقوم على أساس التوازن والمساواة و«أخذ المخاوف الروسية المشروعة بعين الاعتبار». وتبني روسيا على هذا المفهوم أن من حقها استعادة التوازن من خلال إجراءات مضادة لإجراءات الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي في أوروبا، تشمل القدرات النووية والقدرات العسكرية التقليدية للحفاظ على تفوقها، والحد من القوة الأميركية، لاسيما في شمال أوروبا. وعلى نطاق أوسع تنطلق رؤية روسيا للاستقرار الاستراتيجي على أنه جزء من توازن عام في النظام الدولي، يضم عناصر متلازمة عسكرية وسياسية واقتصادية تخفض مستوى التهديد والصراع العسكري. وهو ما ترفضه الولايات المتحدة، وتعتبر أن أساس الاستقرار الاستراتيجي مع روسيا الحدّ من التسلح لتجنب حرب نووية ودور البلدين في الحفاظ على الأمن الدولي، وعدم ربط ذلك بملفات أخرى ذات اهتمام مشترك بين البلدين دون أن يمنع ذلك مناقشتها والتعاون فيها ما أمكن.

واستبقت واشنطن الجولة الثانية من مباحثات الاستقرار الاستراتيجي بالكشف عن ثلاث نقاط سيطرحها الوفد الأميركي على طاولة البحث، وحدد مسؤول شؤون نزع السلاح في وزارة الخارجية بوني جينكينز هذه النقاط أمام مؤتمر حلف شمال الأطلسي حول نزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، في كوبنهاغن في 6 سبتمبر الماضي. النقطة الأولى عبارة عن اتفاقيات تقييدية تشمل الأنواع الجديدة من الأسلحة النووية العابرة للقارات. وجاء في النقطة الثانية ضرورة أن تشمل الاتفاقيات بين البلدين الأسلحة النووية غير الاستراتيجية أيضاً. ونصت النقطة الثالثة على الإبقاء على القيود المفروضة على الصواريخ الروسية البالستية العابرة للقارات والصواريخ البالستية في الغواصات والقاذفات الثقيلة المزودة بأسلحة نووية، بعد انتهاء اتفاقية الأسلحة الهجومية الإستراتيجية الجديدة في عام 2026.

وتمخضت جولتا المباحثات عن تحديد موعد لاجتماع اللجنة الروسية الأميركية المشتركة الخاصة بمعاهدة الحدّ من الأسلحة الهجومية الاستراتيجية، وتشكيل مجموعة تبحث مبادئ الرقابة على الأسلحة، ومجموعة ثانية مهمتها تحديد القدرات الكامنة للأسلحة الاستراتيجية. ولعل الإنجاز الأبرز على الصعيد العملي، وربما الوحيد، تحقيق تقدم في مجال الأمن السيبراني.

خلافات متعددة

الى جانب ملف التسلح النووي، تختلف الدولتان في ملفات عدة، مثل الامن في اوروبا، واوكرانيا، واتفاق «اوكوس» بين الولايات المتحدة وبريطانيا واستراليا، واشراك الصين بمعاهدة الحدّ من الاسلحة النووية، علما بان بكين اعلنت عدم اهتمامها باجراء مباحثات ثلاثية. وعلى الرغم من النتائج المتواضعة حتى الان، فان الطرفين الروسي والاميركي يدركان اهمية استمرار الحوار وتخفيف التوترات بينهما، كخصمين جيوسياسيين في عالم ما بعد الحرب الباردة.

أفغانستان تهتز على وقع مجزرة جديدة

> في وقت كان فيه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين يدعو إلى عدم التسرع في الاعتراف بحركة «طالبان»، كانت أفغانستان تهتز على وقع تفجير جديد

كابول ـ العربي الجديد
إسطنبول ـ جابر عمر

للمرة الثانية في غضون أسبوع، يسقط عشرات القتلى والجرحى في استهداف مسجد للشيعة في أفغانستان، في ما يمثل تحدياً متصاعداً لحركة «طالبان» وسيطرتها على البلد، خصوصاً أن الهجوم وقع في قندهار، التي تعتبر المعقل الأساسي للحركة.

واستهدف انتحاريون، أمس الجمعة، مسجداً للشيعة أثناء صلاة الجمعة في مدينة قندهار، جنوب أفغانستان أدى إلى سقوط نحو 100 قتيل وجريح.

وتحدثت وكالات أنباء عن مقتل 37 شخصاً وإصابة 70 بجروح. وقال المسؤول الإعلامي في وزارة الداخلية الأفغانية قاري سعيد خوستي، في تغريدة، إنه «مع الأسف وقع تفجير بمسجد للشيعة في قندهار، وهناك العديد من الأشخاص بين قتيل وجريح»، مؤكداً أن القوات الخاصة لحركة «طالبان» تحقق في الحادث. وأظهرت صور انتشرت على وسائل التواصل الاجتماعي جثثاً ملقاة على أرض مسجد «فاطمية». وقال أحد سكان قندهار ويدعى ميروس صميم، لـ«العربي الجديد»، إن ثلاث عمليات انتحارية وقعت في مسجد للشيعة، الانتحاري الأول فجّر حزامه الناسف على البوابة الرئيسية، بينما فجر الانتحاريان الثاني والثالث حزاميهما داخل المسجد. وأكد شهود لوكالة «فرانس برس» وقوع ثلاثة انفجارات في أكبر مسجد للشيعة في قندهار. فيما قال المتحدث باسم «طالبان» ذبيح الله مجاهد، وهو وكيل وزارة الثقافة والإعلام في حكومة تصريف الأعمال، في تغريدة، إن «طالبان تدين الهجوم المأساوي على مسجد في قندهار، وتعتبره جريمة في حق الشعب». وأكد أن «الحركة أمرت قواتها أن تبحث عن مرتكبي هذه الجريمة وتسليمهم إلى القانون»، مقدماً تعازيه لأسر الضحايا.

وكان تفجير مماثل ناجم عن عملية انتحارية قد استهدف مسجداً لأقلية الهزارة في مدينة قندوز، شمالي أفغانستان، الأسبوع الماضي، وأدى إلى مقتل نحو 60 شخصاً. وتبنى تنظيم «داعش» ذلك الهجوم.

وذكرت شركة التحليلات المرتبطة بالنزاعات «إكس ترك» أنه في حال تبنى «تنظيم داعش - ولاية خراسان» الاعتداء الجديد، فسيكون أول هجوم ينفذه التنظيم في قندهار، ورابع مجزرة تؤدي إلى سقوط عدد كبير من الضحايا منذ سيطرت «طالبان» على كابول منتصف أغسطس/ آب الماضي. وقال الباحث لدى «إكس ترك» عبد السيد، لوكالة «فرانس برس»، إن الاعتداء «يمثل تحدياً لمزاعم طالبان بأنها تسيطر على البلاد. إن لم تكن طالبان قادرة على حماية قندهار من اعتداء لتنظيم الدولة الإسلامية - ولاية خراسان، فكيف يمكنها حماية باقي مناطق البلاد؟».

من جهة ثانية، أعلن موفد الكرملين الخاص بالملف الأفغاني زامير كابولوف، أمس الجمعة، أن موسكو ستستضيف في 19 أكتوبر/ تشرين الأول الحالي، محادثات بشأن أفغانستان تشمل الولايات المتحدة والصين وباكستان. وقال إن «الاجتماع سيضم الترويكا الموسعة التي تشارك فيها روسيا والولايات المتحدة والصين وباكستان وسنحاول التوصل إلى موقف مشترك بشأن الوضع المتقلب في أفغانستان». وكشف أن ممثلين عن حركة «طالبان» أكدوا مشاركتهم في محادثات موسكو الأربعاء المقبل، لكنها لم تعلن بعد عن أعضاء وفدها. وأعلن الكرملين، في بيان، أن الرئيس فلاديمير بوتين ليس لديه أي خطط للقاء وفد «طالبان». وكانت موسكو استضافت مؤتمراً دولياً بشأن أفغانستان في مارس/ آذار الماضي، أصدرت خلاله روسيا والولايات المتحدة والصين وباكستان بياناً مشتركاً يدعو الأطراف الأفغانية المتحاربة آنذاك إلى التوصل إلى اتفاق سلام وكبح العنف. وبعدها، سحبت الولايات المتحدة وحلفاؤها قواتهم من أفغانستان بعد 20 عاماً من الحرب، واستولت «طالبان» على السلطة إثر تقدم خاطف، وانهارت الحكومة السابقة.

> بوتين: هناك ألفا مقاتل من «داعش» شمالي أفغانستان

وقال بوتين، خلال اجتماع لرؤساء بلدان رابطة الدول المستقلة في عاصمة بيلاروسيا مينسك، أمس الجمعة، إنه لا داعي للتسرع في الاعتراف الرسمي بحركة «طالبان». وقال: «نتفهم أننا بحاجة إلى التفاعل معهم (طالبان)، لكن يجب ألا نتسرع»، مشيراً إلى أنه «سيكون من الصعب على طالبان التخلي عن مصدر دخل، مثل تهريب المخدرات». ولفت إلى أن «هناك ألفي مقاتل من تنظيم داعش شمالي أفغانستان، ويخطط قادتهم للتأثير على دول ومناطق أخرى في روسيا».

من جهة أخرى، ذكرت صحيفة «خبر تورك» التركية، أمس الجمعة، أن وفد «طالبان» الذي زار أنقرة طلب مهلة لدراسة توفير تركيا حماية لمطار كابول، مشيرة إلى أن لقاء جرى في أنقرة أمس الأول بين وزير الخارجية التركي مولود جاووش أوغلو ووفد الحركة، الذي ترأسه وزير خارجيتها أمير خان متقي. وبحسب الصحيفة، فإن الاجتماع جرى الترتيب له في وقت قصير، إذ وصل الطلب عبر السفارة التركية في كابول عصر الأربعاء الماضي. لترتيب مجموعة العمل المختصة بأفغانستان في وزارة الخارجية التركية الزيارة، وموافقة جاووش أوغلو. وأضافت أن «المجموعة عملت بسرعة من أجل الإعداد للقاء، وفق 7 عناوين رئيسية، وطرحت أنقرة مجدداً رغبتها في تشغيل وحماية مطار كابول وتحديثه، وأن حركة طالبان مقتنعة بموضوع فتح المطار للعالم»، مشيرة إلى أن «الحركة طالبت بمزيد من الوقت للتفكير بالأمر».

استهدف 3 انتحاريين مسجد «فاطمية» في قندهار (Getty)

هيدالغو مرشحة لرئاسيات فرنسا: طريق صعب

> اختار الحزب الاشتراكي الفرنسي عمدة باريس آن هيدالغو لتكون مرشحته للرئاسيات في 2022، لكن وصول الاشتراكيين إلى الإليزيه ربما يكون بعيد المنال

من دون كثير من المفاجآت، هزمت عمدة باريس الاشتراكية آن هيدالغو، أول من أمس الخميس، وزير الزراعة الفرنسي السابق ستيفان لوفول، في انتخابات الحزب الاشتراكي الداخلية لترشيح شخصية لخوض المنافسة الرئاسية في فرنسا في إبريل/ نيسان المقبل. وعلى الرغم من أن التصويت الذي صبّ 72 في المائة منه لصالح هيدالغو، كان متوقعاً، على اعتبار أن ترشح لوفول كان شكلياً بنسبة كبيرة، إلا أن هذه النسبة لا تعكس بالضرورة القناعة داخل الحزب، الذي تراجعت كثيراً قوته خلال العقد الماضي، بأن بإمكان السياسية الاشتراكية العبور إلى الدور الثاني من الانتخابات، ومنافسة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون على الأرجح. وتعكس هذه الخشية بدورها، خصوصاً، الأزمة التي يعاني منها الحزب الاشتراكي الفرنسي، بعدما أفضى الإمعان في تهميشه وتقسيمه إلى تحوله إلى حزب لا يفكر اليوم سوى في الحفاظ على ماكينته الانتخابية. ويأتي تراجع الأيديولوجيا اليسارية، لدى الاشتراكيين، على حساب القاعدة، ملاصقاً أصلاً لاستمرار ولادة أحزاب في فرنسا، منذ سنوات، على حساب الثنائية التقليدية، بين اليمين واليسار. وفيما قضم حزب ماكرون، «الجمهورية إلى الأمام»، الذي يعتبر نفسه «وسطياً»، الكثير من قاعدة الاشتراكيين، وأخذ معه وجوهاً مهمة داخل الحزب، مثل وزير الخارجية الحالي جان إيف لودريان، ومع رحيل السياسيين العريقين، بقيت هيدالغو الأكثر قدرة على تمثيل الحزب خلال الرئاسيات المقبلة، بحسب الذين صوتوا لها الخميس. هذا التمثيل قد لا يفضي بالضرورة إلى عودة الاشتراكيين إلى الإليزيه، بل للحفاظ على بقاء الحزب نفسه، وسط زحمة المنافسين.

وفازت هيدالغو، مساء الخميس، بترشيح الحزب الاشتراكي لخوض انتخابات الرئاسة في ربيع 2022. ووفقاً للنتائج الأولية، فقد حصلت على أكثر من 72 في المائة من الأصوات في انتخابات الحزب الداخلية ضد منافسها الوحيد، وزير الزراعة السابق وعمدة مان ستيفان لوفول. وأعلن السكرتير الأول للحزب أوليفييه فور، الداعم لهيدالغو، فوز المرشحة البالغة من العمر 62 عاماً، والتي كانت قد أطلقت حملتها الرئاسية رسمياً في 23 سبتمبر/ أيلول الماضي، من روان.

وهيدالغو، التي تتطلع لتكون أول رئيسة لفرنسا، من مواليد الأندلس في جنوب إسبانيا، هاجرت إلى فرنسا مع والديها في سن الثانية، وحصلت على الجنسية الفرنسية في سن الـ14. وتشغل هيدالغو منصب عمدة باريس منذ 2014، ما جعلها في موقع قوة داخل الحزب، الذي أصبح معظم قيادييه اليوم أكثر بروزاً في الأرياف. وفور انتخابها، احتفلت عمدة باريس من الدائرة الـ20 في العاصمة الفرنسية بترشيحها، معلنة «إننا انطلقنا». وقالت إنها تقيس جيداً المسؤولية التي تقع على عاتقها، معربة عن فخرها «بحمل ألوان الحزب، الوان يسار قادر على الحكم، يدرك ممارسة السلطة والمسؤوليات».

لكن الطريق أمام هيدالغو ليس معبداً بالورود، كما يقول قياديون في الحزب، وكان التصويت الداخلي، مساء الخميس، قد استبق بنكسة صباحية، مع خروج استطلاع للرأي لمعهد «يي في آي»، لم يعط هيدالغو سوى 4 في المائة من نوايا التصويت في الانتخابات الرئاسية (أي حتى العتبة الرمزية 5 في المائة)، علماً أنها لم تحصل في أي استطلاع بعد على أكثر من 7 في المائة. وقبل 6 أشهر من الاستحقاق، قال مصدر اشتراكي لصحيفة «الموند»: «ندرك أننا لن نستطيع الصعود إلى 14 في المائة بعصا سحرية، نحتاج إلى عمل».

هكذا، تبدأ رحلة الحزب الاشتراكي لتثبيت عزيمة قاعدته وتوسعتها وإقناع ناخبيه بأجندة هيدالغو التي تعتبر استثنائيتها الوحيدة في أنها تسعى إلى الجمع بين أجندة بيئية، أصبحت أكثر أهمية لدى الفرنسيين، واشتراكية، لناحية دعم الطبقة الوسطى وحقوق العمّال. وتستثمر هيدالغو بإنجازاتها كعمدة باريس، ودفعها لعاصمة صديقة للبيئة. تعتزم عمدة مدينة ليل، الوزيرة الاشتراكية السابقة مارتين أوبري، والقريبة جداً من هيدالغو، استضافة «مؤتمر التنصيب» للأخيرة في معقلها، في 23 أكتوبر/ تشرين الأول الحالي، حيث ستكون عمدة باريس إلى جانب رئيس الوزراء الأسبق ليونيل جوسبان. لكن الأخبار السيئة تتواصل، فمع انطلاق حملة الاشتراكي، أعلن الوزير السابق فرانسوا لامي، المقرب من أوبري، الانضمام إلى حملة الرئاسة للمرشح عن حزب الخضر يانيك جادو.

> تعتمد هيدالغو على أجندة بيئية وتراهن على تنازل الخضر

ويبرز جادو كالصداع الأساسي للاشتراكيين، بعكس ما يثار في فرنسا عن الخطر الذي قد ينجم عن ترشح الإعلامي المثير للجدل، ومن اليمين المتطرف المعادي للمهاجرين إريك زيمور. إذ بالإضافة إلى ما يقضمه ماكرون من حصة الاشتراكيين، يحصل جادو اليوم في استطلاعات الرأي على ما بين 10 و15 في المائة، وهو رقم قد يحمله إذا ما استطاع جذب أصوات يسارية، إلى الدور الثاني من الانتخابات. ولدغدغة مشاعر الاشتراكيين، انتقدت أوبري، أخيراً، حملة جادو، إذ توجهت إليه بقولها: «الانتقال الإيكولوجي (البيئي)، لن تفعله إذا لم تؤمن الوصول إلى الرعاية الصحية، التعليم، المساكن للجميع، إذا لم تتحدث عن الأحياء الشعبية والمناطق الريفية والخدمات».

وسط ذلك، يبدو أن الخضر والاشتراكيين سيكونان مجبرين قريباً على الدخول في مفاوضات من تحت الطاولة، إما معاً للتحالف، أو كل منهما مع أحزاب أخرى منضوية في خانة اليسار، وذلك لهزيمة ماكرون. وأبرز هذه الأحزاب «فرنسا غير الخاضعة» (اليسار الراديكالي)، بزعامة جان لوك ميلونشان، والشيوعي الفرنسي بزعامة فابيان روسيل. وهناك أيضاً المرشح الاشتراكي المنفرد، رجل الأعمال أرنو مونتبور، الذي يترشح تحت عنوان «سيادي» (الابتعاد عن الأجندة الأوروبية). وإلى الآن، يرفض كل من الاشتراكي والخضر أي حديث عن الانصهار. فجادو، الذي سحب ترشيحه في 2017 لصالح مرشح الاشتراكيين بونوا هامون، يجد نفسه اليوم في موقع انتخابي أكثر قوة، فيما يخشى الاشتراكيون من أن يفضي أي انسحاب إلى زوال الحزب عن الخريطة السياسية. ولا يبدو ميلونشان، الذي تعطيه استطلاعات الرأي أرقاماً متقدمة على هيدالغو، بموقع التنازل، إذ أعلن المتحدث باسمه الكسيس كوربيار أخيراً، أن على «اليسار التوحد للفوز بالرئاسيات، ولكن وراء ميلونشان». ورأى لوران تيلو، الخبير في اليسار الفرنسي، متحدثاً لـ«لوموند»، أن أي فرضية للاندماج بين اليسار لن تصبح واضحة قبل نهاية العام، وفقاً لما ستكون عليه الاستطلاعات.

تسعى هيدالغو للكون أول رئيسة لفرنسا (Getty)

(العربي الجديد)

حزب الله وأمل متمسكان بإطاحة بيطار

هدوء بيروت قبل عودة المعارك السياسية

شيّع «حزب الله» وحركة «أمل» ضحايا اشتباكات بيروت، أول من أمس الخميس، وسط تشديدهما على ضرورة إطاحة قاضي التحقيق في انفجار مرفأ بيروت طارق بيطار

بيروت ـ **ريتا الجمّال**

بدا الترقّب واضحاً في العاصمة اللبنانية بيروت، أمس الجمعة، في ظلّ حداد وطني عام، بعد تشييع ضحايا الاشتباكات التي وقعت أول من أمس الخميس، وأدت إلى سقوط 7 أشخاص وجرح أكثر من 60 شخصاً، وكأن استراحة ما بين اشتباك وتشييع، تسبق عاصفة جديدة من التطورات، سواء على صعيد التحقيق مجريات ما حصل يوم الخميس في الطيونة ـ عين الرمانة، أو بما يتعلق بمصير المحقق العدلي في قضية انفجار مرفأ بيروت، القاضي طارق بيطار. وبعد أن شيّع حزب الله وحركة «أمل» ضحاياهما، خرج رئيس المجلس التنفيذي في الحزب، هاشم صفي الدين، للتأكيد على أن حزب الله «لن ينجر إلى فتنة مذهبية ولا إلى حرب أهلية»، لكنه شدّد على أنه «بنفس الوقت لن نترك دماء شهدائنا تذهب هدراً»، داعياً القوى الأمنية والقضاء إلى «تحمّل مسؤولية تقديم المسؤولين عن الأحداث للعدالة». واتهم صفي الدين، حزب «القوات اللبنانية» بأنه «كان يسعى إلى إحداث حرب أهلية جديدة في لبنان». كما ألقى المفتي الجعفري الممتاز الشيخ أحمد قبلان، خطبة أثناء التشييع قال فيها إن «مذبحة الطيونة عبارة عن كمين إسرائيلي جرى تنفيذه بأيدٍ قواتية». لكن «القوات» جدّدت رفضها تهمة حزب الله و«أمل»، داعية القضاء والجيش إلى التحقيق بالأحداث وتوقيف المسؤولين عنها. بدورها، أعلنت وزارة الصحة اللبنانية، أن عدد الضحايا ارتفع إلى سبعة، بعد وفاة جريح متأثراً بإصاباته البالغة.

وفي وقتٍ واصل فيه الجيش اللبناني انتشاره في مواقع الاشتباكات، أثار بيانه الثاني، الذي صدر مساء الخميس، بلبلة في الأوساط المحلية. واتهمه مناصرو حزب الله وحركة أمل بتغيير روايته الأولى، التي أكدت بشكل غير مباشر تعرض المتظاهرين لكمينٍ، بينما اعتبر في بيانه الثاني أنه «حصل إشكال تلاه تبادل لإطلاق النار». وحول هذه التباينات، أكدت مصادر في الجيش لـ«العربي الجديد» أنّ «التحقيقات مستمرة لمعرفة ما حصل وكيفية اندلاع الاشتباكات، ومن هم القناصون ومطلقو النار»، كاشفة أن «هناك موقوفين يجري الاستماع إلى اعترافاتهم وأقوالهم».

من جهته، التقى رئيس الجمهورية ميشال عون وزير العدل هنري خوري، الذي وضعه في أجواء التحقيقات الجارية في الأحداث. وكشفت مصادر لـ«العربي الجديد» أن اللقاء تطرّق إلى ملف بيطار، والمخارج القانونية التي يمكن الاستعانة بها لحلّ القضية، مع استمرار تمسك حزب الله وحركة «أمل» بموقفهما بتعطيل الحكومة حتى استبدال المحقق العدلي. كما عرض عون مع وزير الدفاع موريس سليم الأوضاع الأمنية، وقال الأخير إن الجيش «لن يسمح بأي تجاوزات من شأنها إحداث اضطرابات أو تهديد السلامة العامة».

من جهته، شدّد نادي قضاة لبنان في بيان على أن «القضاء قال كلمته، وخلص غير مرة إلى عدم قبول طلبات ردّ المحقق العدلي في جريمة المرفأ، وعليه من له إذنان فليسمع صوت القانون جيداً، وليتوقف عن العبث في آخر حصن في فكرة الدولة».

كذلك، تداول رؤساء الحكومة السابقون، فؤاد السنيورة سعد الحريري وتمام سلام في الأوضاع، وكرّروا وفق تعبيرهم «موقفهم الثابت بالتزام احترام الحريات العامة، وفي أولها حق التعبير عن الرأي والتظاهر السلمي ضمن القوانين المرعية الإجراء وعدم التعرض لها وعدم جواز استخدام العنف». وكرّروا أيضاً موقفهم من «ضرورة الاستعانة بلجنة تحقيق دولية أو عربية من أجل المسارعة إلى كشف الحقائق الكاملة عن تلك الجريمة (انفجار المرفأ) بكل ملابساتها وليس الاكتفاء والتلهّي بمسائل التقصير الإداري، إذ إن اهتمام الرؤساء السابقين في هذا الشأن ينصب على تأكيد حماية السلم الأهلي في لبنان». ودعوا إلى ضرورة العمل «من خلال مجلس النواب للمسارعة إلى إصدار قانون دستوري برفع الحصانات عن الجميع، من أي نوع كانت ومن دون أي استثناء، بما يعني تعليق المواد الدستورية المخصصة للحصانات الرئاسية والوزارية والنيابية والقضائية والعسكرية لإحقاق العدالة الكاملة وغير الانتقائية أو المجزأة».

انتشار مكثف للجيش اللبناني في بيروت (أنور عمرو/فرانس برس)

حزب الله: حزب القوات كان يسعى لإحداث حرب أهلية

في المواقف الدولية، دعت الخارجية القطرية كافة الأطراف اللبنانية إلى تجنب التصعيد وضبط النفس وتغليب صوت الحكمة والمصلحة الوطنية على المصالح الحزبية والسياسية. وذكرت في بيان أنها «تتابع بقلق التطورات الميدانية للأوضاع في لبنان»، مؤكدة «استمرار دعم دولة قطر للأشقاء اللبنانيين، ومواصلة مشاركتها الفاعلة في كافة الجهود الدولية والإقليمية التي من شأنها ضمان الاستقرار في جمهورية لبنان، وتحقيق تطلعات شعبها الشقيق».

واستنكرت الخارجية الأميركية، اشتباكات بيروت. وقال المتحدث باسم الخارجية نيد برايس، إن واشنطن «تعارض محاولات الترهيب التي يتعرض لها القضاء في لبنان»، مشيراً إلى أن الإدارة الأميركية تدعم «استقلال القضاء اللبناني». ومع دعوته جميع الأطراف في لبنان إلى «التهدئة ووقف التصعيد لا سيما في بيروت»، اتهم برايس «حزب الله» بأنه «يزعزع استقرار لبنان».

ووصف المتحدث باسم الخارجية الإيرانية، سعيد خطيب زادة الأحداث بـ«المريرة»، مشيراً إلى أن بلاده «ترصد تطورات لبنان عن قرب وبدقة». وأكد في بيان «ضرورة الحفاظ على الاستقرار والهدوء في لبنان»، موجّهاً أصابع الاتهام إلى «الكيان الصهيوني وعملائه». أما الخارجية السعودية، فأكدت في بيانها أنها «تتابع باهتمام الأحداث الجارية في لبنان، وتعرب عن أملها في استقرار الأوضاع بأسرع وقت». وأضافت: «تتطلع المملكة إلى أن يعم لبنان الأمن والسلام بإنهاء حيازة واستخدام السلاح خارج إطار الدولة وتقوية الدولة اللبنانية لصالح جميع اللبنانيين من دون استثناء».

ودعت الخارجية الروسية كافة الأطراف في لبنان إلى «ضبط النفس»، مشيرة إلى أن «موسكو تشعر بقلق بالغ حيال التوتر السياسي المتزايد في لبنان. ونحض جميع السياسيين اللبنانيين على ضبط النفس والحكمة». وأعربت الوزارة عن أملها في أن يتمكّن رئيس الوزراء الجديد نجيب ميقاتي من التعامل مع «تحد خطير وصعب للغاية». ودعت فرنسا جميع الأطراف في لبنان إلى التحلي بالهدوء، وحثت الجميع على التركيز على تطبيق الإصلاحات للخروج من أزمة اقتصادية متصاعدة. وقالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الفرنسية، آن كلير لوجندر، للصحافيين: «تدعو فرنسا جميع الأطراف المعنية إلى الهدوء. الأولوية الآن يجب أن تكون لتطبيق الإصلاحات الضرورية والعاجلة لإخراج لبنان من الأزمة، خصوصاً في قطاع الطاقة».